دور صناديق الزكاة كآلية للمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري–

The role of zakat funds as mechanism to contribute the financing of small and medium enterprises SMEs in order to achieve sustainable development -a case study of the Algerian Zakat Fund-

صاليحة بوذريع[1] *

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، s.boudria@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/3 تاريخ القبول: 2021/11/3 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إحدى آليات تطوير التمويل الإسلامي من أجل إيجاد حلول مناسبة لمشكل التمويل من خلال توفير العديد من البدائل التمويلية التي تتناسب مع طبيعة الأخيرة، أهمها صناديق الزكاة التي تعتبر من أهم أساليب التمويل الإسلامي غير الربحي الذي ساهم في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن النتائج المتوصل إليها أن هذه البدائل الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظل بعيدة عن التوقعات التي كان من المنتظر تحقيقها للوصول لأهداف التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، صناديق الزكاة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق الزكاة الجزائري.

تصنيفات JEL : M31 ، L14، L15

Abstract:

This study aims to show one of the mechanisms for the development of islamic finance in order to find the appropriate solutions to the problem of financing small and medium enterprises (SMEs) by providing many financing alternatives that are commensurate with the nature of it, the most important of which are zakat funds, which are considered one of the most important methods of islamic non-profit financing that contributed to support and achieve the sustainable development goals.

One of the results reached is that these islamic alternatives for financing small and medium enterprises remain far from the expectations that were expected to be achieved to reach the goals of sustainable development.

Keywords: Sustainable Development, Zakat Funds, Small and Medium Enterprises (SMEs), the Algerian Zakat Fund.

JEL Classification Codes: M31, L14, L15

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس فقط في الجزائر بل في كل أنحاء العالم، كون هذه المؤسسات أصبحت تلعب دورا حاسما في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر مشكلة التمويل في مقدمة الأولويات المتعلقة بصبغة الاستراتيجيات اللازمة لتطوير دورها، حيث نجد أن 60 %من المشاريع لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك، والتي لا تتوفر لدى غالبية المستثمرين، بالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض، من هنا استدعى الأمر ضرورة البحث عن صيغ وبدائل تمويلية أكثر ليونة تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات، وتتيح لأصحابها إيجاد بدائل مناسبة ذات طابع تنموي مع عدم إهمال الجانب الاجتماعي، ولعلى صندوق الزكاة من أهم هذه البدائل.

تعد صناديق الزكاة إحدى أهم الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة، والتي استطاعت أن تفرض نفسها، لقدرتها على توفير حلول تمويلية متنوعة ومستقرة، ولتجسيدها موارد حقيقية في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية، وقد أصبحت إحدى أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سواء في البلدان الإسلامية أو حتى البلدان الغربية،كما وتعتبر الزكاة شكلا من أشكال التمويل الإسلامي غير الربحي الذي يلعب دورا فعالا في المجتمعات المعاصرة خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الممول الرئيس للكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على هذا الأساس ومن خلال ما سبق ذكره فإن السؤال الجوهري الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الآتي: "**هل تسهم صناديق الزكاة في حل مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**".

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم صناديق الزكاة في تمويل المشاريع الإستثمارية؟
- ما هي آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صناديق الزكاة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو الأثر الذي أحدثته أدوات التمويل الإسلامية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، والبيئي؟
- ما واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق الزكاة في الجزائر؟
- ما هي فرص تحقيق خطة التنمية المستدامة العالمية آفاق 2030 في ظل هذه الآثار؟

* **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الإقتصاد لأي دولة، حيث أصبح من الضروري إيجاد بدائل تمويلية لهذه المؤسسات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يحظى صندوق الزكاة دورا مهما في تمويل هذه المشاريع الإستثمارية، وذلك لأن صندوق الزكاة يعتبر أحد أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تعمل على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* **أهداف الدراسة:** يهدف إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه صناديق الزكاة في توفير التمويل اللازم للحكومات والمؤسسات، وبالتالي مساهمتها في تمويل وتحقيق التنمية المستدامة داخل الدول-خاصة الإسلامية منها، الأمر استدعى ضرورة البحث عن مصادر وأساليب تمويليّة بدون فوائد مسبقة ولا ضمانات مرهقة وبأقل التكاليف، أي يمكن القول بصفة عامة ظهرت الحاجة الملحة للبحث عن صيغ وبدائل تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات وتتيح لأصحابها فرصة المفاضلة بينها وإختيار تلك التي تتناسب مع حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها

ومستوى عائداتها ومعدلات أرباحها ودورها في مساندة العمل المصرفي الإسلامي، كما تعتبر إحدى أهم أدوات تمويل خطط التنمية المستدامة.

* **منهج الدراسة:** للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه، إستخدمنا المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة كل البيانات والإحصائيات، حول صناديق الزكاة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والميادين ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مع القيام باستشراف فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة على ضوء التطورات التي أحدثتها أزمة السيولة.

* **الدراسات السابقة:** نظرا لحداثة الموضوع، فقد وجدنا عددا قليلا من الدراسات التي تناولت جانبا من موضوع البحث كان أبرزها:

1. صيام، احمد زكريا (دون سنة نشر). دور الزكاة في صناعة المشروعات الصغيرة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. جامعة البلقاء التطبيقية.

حاول الباحث في هذه الدراسة تبيان دور الزكاة في صناعة تمويل المشروعات الصغيرة، تم التوصل إلى نتائج منها أن للزكاة دور في تنمية المشروعات الصغيرة رغم ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي نجاح الكثير من المشروعات الصغيرة التي تم تمويلها عن طريق الزكاة رغم تدني العائد من بعض المشروعات الصغيرة في ظل نمطية الكثير من المشروعات الصغيرة خاصة التقليدية.

2. الإدريسي، أمين محمد سعيد وآخرون (2016). دور إنشاء صناديق الزكاة المركزية في الحد من مشكلة الفقر لمدينة اربيل-دراسة تحليلية للعام 2015 . مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد8 (العدد 15).

اهتم الباحثين في هذه الدراسة بتبيان منافع الزكاة المتوقعة اقتصاديا وإداريا واجتماعيا من التوجه إلى التنظيم المؤسسي للزكاة من خلال إنشاء صندوق الزكاة، كما بين البحث أن نجاح الأسلوب الإلزامي لجباية الزكاة مرتبط بتطور قوانين جباية الزكاة، أما الأسلوب الطوعي فانه يركز على الدور الكبير لثقة المواطن بمؤسسات الزكاة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن إنشاء صندوق الزكاة له تأثير كبير في كل من(رواتب الفقراء، والقروض الحسنة،والحد من ظاهرة تسرب أبناء الفقراء من سلك التعليم، ودعم تكاليف علاج المرضى ، والحد من الفوارق الطبقية بين المجتمع).

3. فرح، عبد الفتاح محمد (1998). التوجيه الاستثماري للزكاة، -دراسة اقتصادية فقهية تحليلية مقارنة. (ط1). دبي : بنك دبي الإسلامي .

عالج الباحث موضوع كان الهدف منه دراسة مدى إمكانية استثمار أموال الزكاة لصالح مستحقيها. وقد أراد من خلال هذا البحث أن يسير به قدما، لتوضيح كيفية تطبيق الاستثمار الزكوي علميا، من حيث تمويله ومجالاته، وما يترتب عليه.

يلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على دور الزكاة في تمويل المشايع الاستثمارية فقط، فيما ركزت أخرى على الجزائر تحديدا، وسنحاول في بحثنا هذا توسيع الدراسة لتشمل كل جوانب التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والتي تأثرت كلها بالاستثمار الزكوي من حيث تمويله ومجالاته، كما وسنركز على آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق الزكاة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* **هيكل الدراسة:** لتغطية جوانب الموضوع المتشعب، ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مساهمة صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية؛

المحور الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها العالمية؛

المحور الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق الزكاة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. مساهمة صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية:

1.2. نشأة صندوق الزكاة في الجزائر وتنظيمه:

كانت فكرة إنشاء صندوق الزكاة في الجزائر من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة 2002، وللوصول إلى هذه الفكرة تم إنشاء لجنة مختصة لتقديم أحسن الأساليب لتنظيم الزكاة في الجزائر وقد مرت على عدة مراحل لغاية الوصول إلى الهدف المنشود. فصندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية وهي (بن عزة, هشام; يونسي, صبرينة، 2014، الصفحات 433-434).

1.1.2. اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداومتها من :رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين من المزكين.

2.1.2. اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

3.1.2. اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

2.2. أدوات الرقابة في نشاط الصندوق: لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الاطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق (الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية، 2021):

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الإنترنت.
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

3.2. آليات جمع الزكاة: طرق تحصيل الزكاة متشابه في كل ولايات الوطن، وهنا كنوعين من أموال الزكاة التي يحصلها صندوق الزكاة وهي زكاة المال وزكاة الفطر:

1.3.2. بالنسبة لزكاة المال: حيث يتم الترويج له في عاشوراء وهذا للعرف السائد عند المجتمع الجزائري الذي يزكي ماله في هذا اليوم. ويتم التحصيل بالطرق التالية (الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية، 2021):

- **الحوالة البريدية:** يمكنك الحصول عليها لدى كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني، وتضع عليها مايلي: اسمك أو عبارة (مزكي، محسن)، المبلغ المدفوع بالأرقام أو الحروف، ورقم حساب صندوق الزكاة التابع لولاية إقامتك.
- **صناديق الزكاة المتواجدة على مستوى المساجد**: حيث توضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على انه دفع زكاته إلى الصندوق، ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية.
- **الصك (الشيك):** يدفع الصك لمكتب البريد،عليه رقم حساب صندوق الزكاة التابع لولاية إقامتك والمبلغ المدفوع بالأرقام أو الحروف.
- **تحويلات الجالية الجزائرية المتواجدة في الخارج:** حيث يمكنها أن تدفع زكاتها لصندوق الزكاة عن طريق تحويلها إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة رقم (10-4780) بواسطة حوالة دولية أو غيرها، كما أن بنك البركة الجزائري يعمل تحت تصرف الجالية الجزائرية المقيمة خارج الوطن، ويستقبل زكاة أموالهم عن طريق أرقام حسابات خاصة.

2.3.2. بالنسبة لزكاة الفطر: يتم تحصيلها من قبل أعضاء لجنة المسجد لكل حي، حيث يتم تكليف الأئمة المعتمدين وأئمة المساجد بالشروع في عملية تحصيل زكاة الفطر ابتداء من منتصف شهر رمضان إلى غاية 28 رمضان لكل سنة وذلك على أساس الوكالة.

4.2.كيفية توزيع أموال الزكاة: توزع على حسبما يجمع كل مسجد كما يلي (بن منصور, عبد الله; بزاوية, عبد الحكيم، 2013):

1.4.2. بالنسبة لزكاة المال: يقوم لجان الأحياء والمساجد بعدِّ الفقراء والمساكين (في شكل عائلات دون الأفراد) وذلك بناء على استمارة خاصة مرفقة بوثائق تبين الحالة الاجتماعية للعائلة، ثم ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للترتيب والمصادقة، وأخيرا تحول الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ عن طريق الحوالات البريدية أو الشيكات.

2.4.2. بالنسبة لزكاة الفطر: تجمع في المساجد ابتداء من منتصف رمضان (تودع بصندوق المسجد)، ثم يتم إحصاء الفقراء والمساكين وترتيبهم حسب الأولوية ليتم صرفها، حيث تقدم المبالغ المجمعة مباشرة خلال ثلاث أيام الأخيرة من شهر رمضان،كما يشترط إرسال لجنة المسجد لمحضر الجمع والتوزيع إلى اللجنة القاعدية ومنه إلى اللجنة الولائية التي ترسل تقريرا إلى نيابة مديرية الزكاة. يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية للزكاة لصالح الفئات التالية:

- **الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة**: وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا كل ستة أشهر أو فصليا كل ثلاثة أشهر.
- **الاستثمار لصالح الفقراء**: جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع المصغرة. النسب المختلفة لصرف الزكاة في الجزائر يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): نسب صرف الزكاة في الجزائر

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87,5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة كالقروض الحسنة	/	%37
مصاريف تسيير الصندوق	%12,5 توزع كما يلي: %4,5 لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية. %6 لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية. %2 تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (عثمان, محمد غنيم; ماجدة, ابوزنط، 2008، صفحة 177)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن النسبة الأكبر من الزكاة توزع لفائدة الفقراء والمساكين على شكل مساعدات مالية، حيث تبلغ 87,5% في حالة إذا لم تتعدى حصيلة الزكاة 5 ملايين دج، وتصل إلى 50%من الحصيلة الإجمالية في حالة إذا تعدت الحصيلة 5 ملايين دج، حيث أن نسبة 37,5% من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة.

5.2. عرض حصيلة صندوق الزكاة في الجزائر:

1.5.2. تنامي الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة: لقد سجل صندوق الزكاة بداية من فترة التأسيس إلى آخر إحصائيات يمكننا الوصول إليها نتائج معتبرة على الرغم من حداثته قياسا بالتجارب المسجلة في كثير من الدول العربية والإسلامية، ورغم ذلك فهناك إحصائيات جد مطمئنة ومشجعة تحسب للقائمين على هذه المؤسسة ونذكر منها:

جدول رقم (02): حصيلة الزكاة خلال الفترة (2007-2017)

السنوات	زكـاة الفطـر	زكاة المال +زكاة الزروع والثمار	الحصيلة الإجمالية
2007	258 163 416,08	474 350 709,24	732 514 125,32
2008	240 960 757,50	413 490 487,10	654 451 244,60
2009	304 969 465,00	631 713 772,40	936 683 237,40
2010	322 074 119,50	577 118 689,07	899 192 808,57
2011	373 399 511,00	825 729 959,74	1 199 129 470,74
2012	444 705 479,00	861 937 032,54	1 306 642 511,54
2013	439 199 647,81	854 952 617,53	1 294 152 265,34
2014	437 563 081,20	881 196 737,23	1 318 759 818,43
2015	473 417 555,00	777 695 831,08	1 251 113 386,08
2016	515 318 879,00	751 856 010,67	1 267 174 889,67
2017	565 521 980,09	836 811 368,72	1 402 333 348,81

المصدر: (مختاري, مراد، 2018، صفحة 256)

على أن حجم الحصيلة الوطنية في تزايد من سنة إلى أخرى وهذا إنما يدل على سعى القائمين على هذه المؤسسة من جهد وتوفيق من الله، ورغم أن هذه الحصيلة ضخمة وهائلة ولكن تبقى بعيدة كل البعد عن الرقم

الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه أو الذي يخرجه المزكين الجزائريين، وهذا يتطلب مجهودات جبارة للحصول على أكبر حصيلة ممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الصندوق.

2.5.2. تطور عدد المستفيدين من الزكاة: سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح تطور عدد الطلبات وكذا عدد المستفيدين من مختلف فئات الزكاة كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03): تطور عدد الطلبات والمستفيدين من الزكاة خلال الفترة(2007-2017)

السنة	زكاة المال		زكاة الزروع والثمار		زكاة الفطر		المجموع	
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	مجموع الطلبات	مجموع المستفيدين
2007	105195	85511	16279	9651	172618	150522	294092	245684
2008	99278	76586	18348	7348	159653	145946	277279	229580
2009	96396	79667	12880	9806	202082	186330	311358	275803
2010	106645	84428	12653	6394	180218	165476	299516	256298
2011	128354	106510	13075	7052	181942	169634	323371	283196
2012	128383	103419	14106	8228	190940	178855	333371	290502
2013	150555	106915	45341	11393	186564	168325	382460	286633
2014	116844	94888	37709	16096	172045	161224	326598	272208
2015	133876	107876	18633	15083	159876	150039	311926	272998
2016	130058	116015	11666	11086	171925	161406	313649	288507
2017	100794	87801	26248	20897	169425	160134	296467	268832

المصدر: (مختاري, مراد، 2018، صفحة 256)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه على العموم قد شهد صندوق الزكاة ارتفاعا متصاعدا في عدد العائلات التي تكفل بها منذ إنشائه إلى غاية 2017، حيث بلغ عدد العائلات التي تم التكفل بها سنة 2007حوالي 245684 لتصل سنة 2017 إلى 268832، وهذا يرجع إلى المجهودات التي تبذلها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من خلال عملية الرقابة وتطوير آليات التوزيع.

3.5.2. **المبالغ المخصصة للقرض الحسن على المستوى الوطني**: عملا بالشعار الذي رفعته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف "لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا "ورغم ما أبداه من اعتراض لبعض فقهاء الجزائر بشأنه تم تخصيص جزءا من أموال الزكاة لتمويل المشاريع الاستثمارية بصيغة القرض الحسن وما يلاحظ أنه شهد تطورا عبر الفترة (2007-2014) كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(04): تطور عدد المستفيدين من القرض الحسن على المستوى الوطني خلال الفترة (2007-2014)

السنة	مبالغ القرض الحسن	عدد المستفيدين
2007	137440637,54	776
2008	112326425,38	652
2009	98684603,19	531
2010	149787028,32	710
2011	226532731,15	901
2012	345375093,49	1049
2013	344208281,97	1213
2014	1759362119,75	606

المصدر: (مختاري, مراد، 2018، صفحة 256)

يتضح من خلال الجدول أن المبالغ المخصصة للقرض الحسن شهدت تذبذبا منذ إنشاء صندوق الزكاة، فقد شهدت زيادة خلال السنوات الأولى لتنخفض خلال سنتي 2007و2008، وقد وصلت ذروتها سنة 2012، لتعاود الانخفاض مرة أخرى خلال السنوات الأخيرة بسبب عدم استقرار حصيلة الصندوق إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى. أما فيما يخص المشاريع الممولة عن طريق القرض الحسن فقد كانت الطلبات في تزايد مستمر لكن الصندوق لم يستطع تلبية سوى عدد محدود من الطلبات وذلك حسب المبالغ المخصصة لهذا الغرض.

3. التنمية المستدامة:

1.3. مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها العالمية: أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية، وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة والتي يطلق عليها تسميات عديدة منها: التنمية القابلة للاستمرار، التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المستديمة، التنمية المستدامة، التنمية البيئية، وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ شيوع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة بعد أن بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات التي تحول دون استدامتها أو قدرتها على الاستمرار في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد. وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريف واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات وفق أربعة أبعاد: اقتصادية، اجتماعية(بشرية)، بيئية وتكنولوجية (الشيخ, محمد صالح، 2002، الصفحات 51-115):

- ✓ البعد الاقتصادي: يمكن تقسيم تعريف التنمية المستدامة حسب البعد الاقتصادي إلى قسمين:
  - التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة: " هي إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد".
  - التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية: " تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر".
- ✓ البعد الاجتماعي البشري: تعني التنمية المستدامة "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف".
- ✓ البعد البيئي: تعني التنمية المستدامة" حماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية".
- ✓ البعد التكنولوجي: تعرف التنمية المستدامة على أنها "نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة، والحابسة للحرارة، والضارة بطبقة الأوزون".

يتضح لنا أن مفهوم التنمية المستدامة قائم على عنصرين أساسيين وهما: الحاجات الإنسانية التي تضمن للفرد البقاء والاستمرار خاصة الطبقة الفقيرة، والقيود التي تفرضها الأساليب الفنية والتقنية والتنظيم الاجتماعي لقدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد (قطوش, مريم، 2010، صفحة 40).

إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، فالتنمية المستدامة هي "تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف"، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا يخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية، وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة.

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو" ترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل". كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أن تتجدد بل والمعرضة إلى الفناء، بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقي منها (سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، 1467هـ، صفحة 3).

2.3. أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية باعتبارها عملية واعية، طويلة الأمد، مستمرة، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، وان كانت غايتها الإنسان، إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة (الأسعد, محمد مصطفى، 2000، صفحة 22).وعليه ويمكن إيجاز أهداف التنمية المستدامة التي أصبحت جزءا من التشريع الدولي الذي يدخل في صلب السياسة البيئية الدولية فيما يلي (كيحلي, عائشة سلمة; رحمان, امال، 2020):

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين دور المرأة؛
- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة؛
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة لجميع المستويات؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

3.3.أبعاد التنمية المستدامة: من خلال ما سبق فقد أشرنا أنه لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والتكامل مابين الموضوعات الثلاثة الرئيسية وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية،

واعتبارها خيارات متكاملة وليست منفصلة، وأن إغفال البعد البيئي أو الاجتماعي سيؤثر سلبا على البعد الاقتصادي. وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(05): الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة راس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: (عثمان, محمد غنيم; ماجدة, ابوزنط، 2008، صفحة 177)

4. آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق الزكاة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يقدم صندوق الزكاة المساعدات لمتعامليه بالعديد من الطرق، وذلك لتوفير دخل كافي لتحقيق معيشة كريمة من خلال توزيع الزكاة على الفقراء والمساكين. أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بمهام وأهداف صندوق الزكاة، فخدمة دفع الزكاة ترتبط ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية المستدامة، حيث تسهم الإيرادات الزكوية في القضاء على الفقر والجوع، وتعزز من الصحة الجيدة والرفاه، وتسهم في توفير التعليم الجيد والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد.

1.4. صندوق الزكاة ودوره في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1.1.4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2013-2017): بدأ الاهتمام بهذا القطاع في الجزائر منذ1995، أي منذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للشروع في برنامج التصحيح الهيكلي، في ظل ذلك أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية هذه المؤسسات (رزيق, كمال; عوالي, بلال، 2016، صفحة 10)، وعلى إثر ذلك سيتم دراسة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2013-2017 والجدول يوضح هذا التطور:

جدول رقم (06):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	747934	852053	896811	1014075	1060289
معدل النمو	-	%9,54	%9	%13,04	%4,56

المصدر: (بومود, إيمان، 2019، صفحة 203)

بناءا على الجدول السابق يمكن القول أن هناك تطور في مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2014 حيث بلغ العدد 852053 بمعدل نمو وصل إلى 9,54% مقارنة بسنة الأساس 2013، واستمرت وتيرة هذا النمو لتشهد سنة 2015 زيادة 44758 مؤسسة جديدة في عدد المؤسسات، أي بمعدل نمو 9%، أما سنة 2016 فقد شهد القطاع قفزة كبيرة في عدد المؤسسات ليصل معدل النمو إلى أقصاه13,04 %ويرى الخبراء أن السبب في هذه الزيادة هو هيمنة المؤسسات المصغرة بشكل كبير على النسيج الاقتصادي حيث بلغ عددها653 983 وبنسبة استحواذ بلغت 97%. أما سنة 2017 فقد بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1060289 منها 97,7% مؤسسات مصغرة ليصل معدل النمو إلى 4,56%. يمكن تفسير هذا التطور بالدعم المادي والمعنوي الذي توليه

الدولة لهذا القطاع، وكذا المجهودات المبذولة من خلال مختلف مخططات التنمية والتسهيلات المالية الممنوحة (بومود, إيمان، 2019، صفحة 203).

2.1.4.آليات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات هذا القطاع يعاني من مشكل المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، وبما أن التمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية التي تحتاج إلى ضمانات يصعب على الكثيرين تقديمها نتيجة لوضعية البطالة التي يعانون منها كان لزاما التفكير وأخذ التدابير اللازمة، وعلى إثر ذلك تم استحداث صناديق لضمان مختلف أنواع القروض الممنوحة، ويمكن ذكر هذه الآليات بشكل مختصر على النحو التالي (بومود, إيمان، 2019، الصفحات 207-208):

جدول رقم (07):آليات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

آليات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	القانون، الأمر، المرسوم التنفيذي الذي أنشئت بموجبه
الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة	المرسوم التنفيذي رقم16-04المؤرخ في 22كانون الثاني2004.
صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار(ANSEJ)	المرسوم التنفيذي رقم289-03المؤرخ في 6ايلول 2003.
صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار(CNAC)	المرسوم التنفيذي رقم04-03المؤرخ في 3 كانون 2003.
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)	المرسوم التنفيذي رقم02-373المؤرخ في 11تشرين2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانطلق هذا الصندوق رسميا في 14 مارس2004.
صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCIPME)	المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 نيسان 2004
شركة رأسمال الاستثمار	القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 حزيران 2006. وتهدف هذه الشركة إلى المشاركة في رأسمال الشركة الممولة سواء لحسابها الخاص أولحساب الغير.
شركات القرض الإيجاري	الامر 96-09 المؤرخ في10 كانون الثاني1997
صندوق الزكاة	المرسوم التنفيذي رقم09-82 المؤرخ في23 اذار1991.

المصدر: (بومود, إيمان، 2019، صفحة 208)

3.1.4 دور صناديق الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن مفهوم الزكاة بخصائصه وأهدافه يعتبر من أهم مصادر التمويل ملائمة لخصائص و أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فالأصل في الزكاة أنها ضمان لحق الفرد في الحياة الكريمة وهو ما يتوافق مع رسالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى نفس الشيء، كذلك فإن المقصود من الزكاة يتمثل في إعادة توزيع الثروة وخفض البطالة وتوجيه المال نحو الاستثمار وتنمية طاقات الفرد عن طريق بعث الطمأنينة في نفسه، وهو ما يتوافق مع ما تحققه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مزايا للفرد والمجتمع.

1.3.1.4.القرض الحسن: وهو "تقديم مال من شخص إلى آخر على أن يرد بدله بدون زيادة"، وهو قرض خال من الفائدة يمنح للمحتاجين من المجتمع الإسلامي. وفي البنوك الإسلامية القرض الحسن هو "قيام البنك بتقديم مبلغ محدد لفرد منا لأفراد أو لأحد عملائه، حيث يضمن سداد القرض الحسن دون مطالبته بأي زيادة من أي نوع، أو تحميله أي أعباء أو عمولات" يساهم صندوق الزكاة الجزائري في تمويل العديد من النشاطات

الاستثمارية المتوسطة والصغيرة. عمل صندوق الزكاة الجزائري على منح قروض حسنة منذ نشأته حيث قدرت المبالغ الزكوية التي وجهت إلى القروض الحسنة منذ 2003، تختلف قيمة القروض الحسنة من ولاية إلى أخرى حسب صندوق كل ولاية. بغية القيام بعملية استثمار أموال صندوق الزكاة فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون البنك وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة حيث تضمنت التمويلات التالية:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة.
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

إذا كانت الاتفاقية بين بنك البركة و صندوق الزكاة تنص على تمويل ودعم كل الأنواع السابق ذكرها من المشاريع، فإن الواقع العملي ونظرا للقدرات التمويلية المحدودة للصندوق أثبت أنه لم يتكفل بتمويل كل تلك الأنواع، بل بعدد محدود جدا من المشاريع وفي إطار صندوق الزكاة، على أساس أن الأنواع الأخرى لها مصادرها التمويلية الأخرى خاصة من الهيئات الحكومية، حيث قدرت نسبة التمويل الممنوحة لهذه المشاريع ب 37.5% من حصيلة الزكاة.

2.3.1.4.المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القرض الحسن: تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): المشاريع ذات الأولوية في التمويل من القرض الحسن

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
المشاريع الطبية وشبه الطبية	العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة، تقديم خدمات جيدة، وتدفقات نقدية مستمرة	/
المشاريع الحرفية	ضمان استمرارية الحرف، دوام واستقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة وتدفقات مستمرة	النقش على الخشب، النقش على النحاسصناعة الفخار التقليدي...
المشاريع الخدماتية	تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة (حاسوب، ناسخة...)، مناصب شغل مستمرة وتدفقات نقدية هامة.	خدمات الهاتف، فضاء الأنترنت، دور الحضانة، الخياطة، الحلاقة، والنقل...
المشاريع الانتاجية	توظيف أكبر، وتكاليف مرتفعة نوعا ما، وتدفقات نقدية هامة تعكس أهمية المشروع	نسج الألبسة، الأغذية، الأثاث، مواد البناء...
المشاريع الفلاحية	توظيف أكبر وتكاليف شبه ثابتة ومتوسطة، وتدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية	تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية...

المصدر: (منصوري, الزين; نقماري, سفيان، 2013)

3.3.1.4.العراقيل التي يواجهها صندوق الزكاة: يواجه صندوق الزكاة الجزائري العديد من الصعوبات كأي تجربة حديثة نذكر من هذه العراقيل والصعوبات التي تقف عائقا في طريق عمل الصندوق ما يلي:

- نقص الموارد المالية.
- ضعف الحملات الإعلامية الداعية إلى أداء فريضة الزكاة والمروجة لصندوق الزكاة .
- منح القروض من دون ضمانات يعرض الصندوق إلى مخاطر عدم التسديد.
- تدني مستوى الثقة في الصندوق.
- ارتفاع عدد الفقراء والبطالين في الجزائر ما يسبب مشاكل وصعوبة في إحصائهم وصعوبة في أوجه صرف الأموال الزكوية.
- ضعف الوازع الديني والجهل بأحكام الشريعة.

2.4. مدى مساهمة صندوق الزكاة الجزائري في تمويل المشاريع لتحقيق التنمية المستدامة: بالرغم من تعدد صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي، إلا أنه تعتبر الزكاة من أهم هده الصيغ باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية الإسلامية والتي أثبتت فعاليتها في تحقيق أبعاد التنمية الإسلامية.

1.2.4. **مدى مساهمة صندوق الزكاة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** وتتمثل هذه المساهمة فيما يلي:

- **دور صندوق الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في ميزانيتها العامة:** إن تطور مؤسسة الزكاة بما تمتلكه من موارد وثروات، دائمة ومتجددة يبرز أعلى درجات إعمال المذهبية الاقتصادية في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية للأغنياء إلى الفقراء ومحدودي الدخل، ونعتقد بأنه كلما انتشرت القيم والعقائد كلما تطورت مؤسسة الزكاة.
- **دور صندوق الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض والطلب الكلي:** إن تطور مؤسسة الزكاة وتزايد حجم مواردها يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما تطورت العوائد والمداخيل التي تحققها مؤسسة الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية وأدت إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات.
- **دور صندوق الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي:** إن إحياء مؤسسة الزكاة يؤدي إلى تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار و قنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع و ذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة و المجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم و مواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها و استثمارها و ذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى 2.5 % سنويا و تستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب.
- **دور صندوق الزكاة في الحركية الاقتصادية التوازنية المتعلقة بتوزيع الدخول و الثروات:** إن تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات و الدخول سواء على مستوى التوزيع الأولي لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر إلى مؤسسة الزكاة، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الإنتاج حيث يصبح جزءا منها يوجه إلى مؤسسة الزكاة، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الزكوية و توزيع منافعها و عوائدها على الجهات و الفئات المستحقة و كل ذلك يؤثر إيجابيا على حركية النشاط الاقتصادي
- **دور صندوق الزكاة في مجالات التوظيف والاستخدام:** إن إحياء مؤسسة الزكاة كمؤسسة مستقلة بصلاحياتها التنظيمية و سلطتها الشرعية سوف يؤثر إيجابيا على مستويات التوظيف و الاستخدام سواء على

مستوى العاملين و الموظفين و الخبراء بهذه المؤسسة (العاملين عليها) أو على مستوى الأنشطة الاستثمارية والحركية الاستهلاكية التي تحدثها فتؤدي إلى التأثير الإيجابي في مجالات التوظيف و العمالة.

2.2.4. مدى مساهمة صندوق الزكاة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: وتتمثل فيما يلي:

- **دور الزكاة في علاج الفقر:** يرى الإسلام أن الفقر خطر على العقيدة وعلى الأخلاق و على سلامة التفكير، وخطر على الفرد و الأسرة و المجتمع،ولذلك جعل الدين الإسلامي مسؤولية محاربة الفقر مسؤولية المجتمع ككل بما فيه من أفراد و مؤسسات،وتؤدي الزكاة دور هام في معاجلة وذلك لخصوصية أن الزكاة أنها تقدم للفقراء في المقام الأول و تذهب إلى أكثر فئات المجتمع ضعفا و لسد الحاجيات الأولية لهم، فالزكاة من أفضل أنواع العلاج لهذه الظاهرة حيث أنها تضمن القضاء على الفقر و نتائجه (القرضاوي, يوسف، 2002، صفحة 12).
- **دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي:** إن الزكاة تربط بين أفراد المجتمع، فمصارف الزكاة من شأنها إقامة التكافل الاجتماعي في المجتمع الصغير في القرية أو الحي أو المدينة و ذلك لان الزكاة تصرف في المجتمع الذي جمعت فيه،كما أنها تقيم التكافل الاجتماعي في مجتمع الدولة لان أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات منطقة ما من البلاد التي جمعت فيها تنتقل إلى غيرها من مناطق البلاد.
- **دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل:** بزيادة إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع وبالتالي من خلال المضاعف، لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق من خلال المضاعفة على الإنتاج (فلاح, محمد; سماعي, صليحة، 2012، صفحة 17).
- **دور الزكاة في تشجيع التعليم والبحث العلمي ورفع المستوى الصحي:** إن للزكاة دور كبير في الحد من انتشار الجهل والأمراض والحد من هذه الآفات، فهي تساهم في توفير التعليم والرعاية الصحية لفئات الزكاة المستحقة، وبالتالي المساهمة في إيجاد الفرد الصحيح والمجتمع السليم من هذه الأمراض، مما يؤدي إلى بيئة سليمة وصالحة للتنمية.

3.2.4. مدى مساهمة صندوق الزكاة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة: لا يعاب على الزكاة في التنمية البيئية أنها لا تدخل ضمن أي صنف من المصارف الشرعية الواردة في الزكاة، وما يتعلق بحماية البيئة(الإنفاق على برامج التشجير وقيادة المساحات الخضراء) مع العلم أن هذه النقطة بالذات هي جوهر موضوع المسؤولية الاجتماعية وأساس تحقيق التنمية المستدامة (بالرقي, تجاني; بولعراس, صلاح الدين، 2013، صفحة 20).

5. خاتمة:

إذا كان الهدف الأسمى من إنشاء صندوق الزكاة في الجزائر هو إحياء فريضة الزكاة، فإن هناك أهداف أخرى يسعى الصندوق إلى تحقيقها، وعلى رأسها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي أصبحت ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ينبغي معالجتها من خلال إنشاء مؤسسات قادرة على تحقيق هذه الأهداف. فصندوق الزكاة في الجزائر يعتبر من أهم الأدوات التي ساهمت في التقليل من نسبة البطالة وتوفير مناصب عمل، فكانت الجزائر من السباقين في إنشاء هذه المؤسسات للوصول بدور فعال لصندوق الزكاة كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن إعطاء النتائج التي توصلنا إليها كما يلي:

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث نذكر:

- يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مكانة هامة، وهذا ما يعكسه حجم تطورها من سنة

إلى أخرى وعدد فرص العمل التي ساهمت في إيجادها؛

- يعتبر صندوق الزكاة من أهم أساليب التمويل الإسلامي غير الربحي الذي ساهم في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن البعد البيئي للتنمية المستدامة لازال لم يدخل ضمن أي صنف من المصارف الشرعية الواردة في الزكاة؛
- بالرغم من الدور الفعال الذي يلعبه صندوق الزكاة إلا أن اغلب المشاريع التي تم تمويلها من قبل الصندوق هي مشاريع تنشط في القطاع الخدماتي، وهو قطاع لا يساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، عكس القطاعات الأخرى (القطاع الصناعي والزراعي وغيرها من القطاعات).
- إن التقديرات لصندوق الزكاة تبين انه لو تم تجميع نصفها فقط، ويتم توزيعها بطريقة فعالة من خلال إنشاء مشاريع استثمارية وإنتاجية وتوفير فرص العمل لاستطاع القضاء نهائيا على مشكل البطالة والفقر في الجزائر، وتحقيقه لأهداف التنمية المستدامة في ظل خطة 2030.

6. قائمة المراجع:

الأسعد, محمد مصطفى. (2000). التنمية ورسالة الجامعة في الآلف الثالث. بيروت لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات.

الشيخ, محمد صالح. (2002). الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية بالإسكندرية.

القرضاوي, يوسف. (2002). دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية. القاهرة: دار الشروق.

الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية. (2021). تاريخ الاسترداد 10 2, 2020، من ttps://www.marw.dz/?q=: ، =ttps://www.marw.dz/?q

بالرقي, تجاني; بولعراس, صلاح الدين. (2013). دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة. صناذيق الزكاة نموذج حقيقي عن تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. البليدة/الجزائر: جامعة البليدة.

بن عزة, هشام; يونسي, صبرينة. (2014). دور الوقف والزكاة في تطبيق التنمية المحلية- دراسة حالة تلمسان. مجلة الدراسات الاسلامية ، العدد *4*، 433-434.

بن منصور, عبد الله; بزاوية, عبد الحكيم. (2013). صندوق الزكاة الجزائري كالية لمعالجة ظاهرة الفقر. تاريخ الاسترداد 11 2, 2020، من http://www.katakji.com: http://www.katakji.com

بومود, إيمان. (2019). دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بيت المشورة (11).

رزيق, كمال; عوالي, بلال. (2016). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية. بين المعوقات والتحدت، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر. الشلف/الجزائر: جامعة الشلف.

دراسة حالة حصيلة الزكاة -إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2018سفيان بن قديدح، عبد النور بغزوز 2017*Les Cahiers du Cread 34*03الوطنية إلى غاية

سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي. (1467هـ). التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع والمأمول (المجلد الإصدار الحادي عشر). جدة: مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

عثمان, محمد غنيم; ماجدة, ابوزنط. (2008). اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة. مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي ، *35*، 177.

فلاح, محمد; سماعي, صليحة. (2012). تثمين أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي. دور الزكاة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي. البليدة/الجزائر: جامعة البليدة.

قطوش, مريم. (2010). برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة SANIAKعين الكبيرة. 40.

كيحلي, عائشة سلمة; رحمان, امال. (2020). حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ. الوادي: مطبعة الرمال.

مختاري, مراد. (2018). الدور الاقتصادي لمؤسسات الزكاة، تقييم تجربة الزكاة الجزائرية للفترة 2003-2017. اطروحة دكتوراه ، 256.

منصوري, الزين; نقماري, سفيان. (2013). دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة. صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية-راسة حالة ولاية البليدة-. البليدة/الجزائر: جامعة البليدة.

2004وزارة الشؤون الدينية والأوقاف